



التاريخ: 2018/11/06

الاستعراض الدوري الشامل فرصة الأنظمة الديكتاتورية لتبييض جرائمها الاستعراض الدوري الشامل لمفقات الدول ثبت من التجربة أنه لم يأت بأي نتيجة تذكر على الجمعية العامة إيجاد آلية جادة لمراجعة ملفات الدول الحقوقية

لا تتوقع الكثير من الاستعراض الدوري الشامل لملف حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية الذي يستعرضه مجلس حقوق الإنسان في ظل الآلية الحالية التي تسمح لدول أوغلت في انتهاكات حقوق الإنسان لتبدي رأيها وتراتب ملف دولة أخرى في ذات المستوى من الانتهاكات أو أكبر.

في الاستعراض الحالي تعد المملكة العربية السعودية واحدة من 14 دولة يقوم الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بمراجعة سجلها خلال دورته الحالية التي بدأت أمس وتنتهي في 16 تشرين الثاني وقد كان أجري الاستعراض الدوري الشامل الأول والاستعراض الدوري الشامل الثاني الخاصان بالمملكة العربية السعودية في شباط 2009 وتشرين أول 2013 على التوالي.

هذا ليس الاستعراض الدوري الأول لدولة مثل السعودية ففي كل دورة كانت هناك تقارير تتحدث عن انتهاك الحريات العامة والاعتقال التعسفي والتعذيب والمحاكمات التعسفية والإعدام وغيره من



الجرائم الخطيرة، في هذه الدورة هل تغير شيء؟ لم يتغير شيء بل ازداد الملف فدامة وأضيفت إليه جريمة القتل والتقطيع والإذابة بالأسيد لصحفي انتقد سياسات النظام.

رغم حادثة القتل المروعة للصحفي جمال خاشقجي في قنصلية النظام السعودي في اسطنبول واستحواد القضية على اهتمام عالمي إلا أن الموقف في مجلس حقوق الإنسان يتسم بالتناقض من أهاب الدول كما حدث في استعراض مؤلف السعودية ذاتها في دورتين سابقتين وملفات دول معروفة بارتكابها جرائم خطيرة مثل الإمارات ومصر.

معظم الانتقادات للمؤلف الحقوقي في السعودية جاءت من دول أوروبية وكندا وأستراليا أما باقي الدول الإسلامية والعربية ومن في ركنها من الأنظمة الدكتاتورية كانت مادحة للمؤلف السعودية الحقوقي.

أولئك الذين يتبادلون التوهم مع النظام السعودي مختارين أم مكرهين لن يستطيعوا ان يفتعوا أحد بأن الوضع الحقوقي في السعودية على ما يرام وأن النظام السعودي ليس مسؤولاً عن قتل وتقطيع صحفي في القنصلية، وأن النظام السعودي لم يعتقل مفكرين ونشطاء رجلاً ونساء ويعرضهم على محاكم صورية وأن النظام السعودي لم يرتكب أقطع الجرائم في حربه على اليمن وأن النظام السعودي لم يسبب الحج والعمرة ويكفي هذه الدول أن منافاتها محملة بمظالم تنوء بحمله الجبال.

المعضلة الكبرى أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان تفتخر بالاستعراض الدوري الشامل وتعييره فرصة توضع الدول على قدم المساواة في مناقشة ملفاتها الحقوقية من أجل تحسين الوضع الحقوقي في الدول المعنية والواقع يثبت أن الاستعراض الدوري لأوضاع الأنظمة الدكتاتورية لم يأت بنتيجة تذكر بل أن هذه الدول بقيت تسير على ذات النهج هذا إن لم تتحول أكثر.



تقد وجدت الأنظمة التكنولوجية في الاستعراضات تشمل فرص نصرف جرائمها وتحويلها إلى دعوى
وتبويضها بمدبح ثم توصيات حجولة لا ترقى إلى مستوى الجرائم المرتكبة في الدولة المعنية.
تقد أن الأوان أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بإيجاد آلية أخرى بعد أن ثبت فشل الآليات
المعمدة لمراجعة ملفات الدول الحقوقية، إليه تتسم بالجدية والمحاسبة لوضع حد للجرائم المرتكبة
بحق النشطاء والمواطنين.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا